المحاضرة رقم 6: مفهوم التسيير العمومي المحلي وعلاقته بمصطلح الحوكمة

إنّ أول من جاء بمصطلح التسيير العمومي هو الباحث كريستوفر هوود سنة 1990، والذي عرفه بحسب ما جاء في المعجم السويسري للسياسة الاجتماعية بأنه: **" اتجاه عام لتسيير المنظمات العمومية على النمط الاقتصادي وليس على النمط التقليدي الذي تعرفه العلوم الادارية والقانونية، وذلك بهدف تحسين ومعالجة الاختلالات التي حدثت سابقا باتباع النمط التقليدي .**[1]

ولعل فكرة التركيز على السياسة ودهاليزها في العالم العربي هي التي دفعت بالاقتصاد الى التقوقع على ذاته، ولذلك فعوض الاهتمام بالاقتصاد وابعاده عن المشاكل السياسية، يتم اقحام السياسة في الاقتصاد وفي دواليبها، وبالتالي يتأثر الاقتصاد بالقرارات السياسية خاصة السياسات التي لا يتم التدقيق فيها، ومن ثمة تحصل الاختلالات وتتدهور القوة الاقتصادية للدولة، وعلى سبيل المثال لقد كانت العديد من الدول العربية في المرحلة الاشتراكية قوية نسبيا من حيث الانتاج والتصنيع ولقد كان اقتصادها مقبولا بل أنّ عملاتها المحلية في مقابل الدولار والفرنك الفرنسي في تلك المرحلة من التاريخ لتؤكد على القوة التي كانت تتمتع بها، فمثلا وصلت قيمة الدينار الجزائري الى التفوق على الفرنك الفرنسي، وهو نفس الأمر بالنسبة للجنيه المصري الذي كان منافسا للدولار الامريكي، وهذا طبعا لم يكن ليحدث لولا قوة العمل الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة الى الاخر، هذا بالرغم من الانغلاق الذي كان ممارسا في المجال السياسي من خلال سياسة الحزب الواحد، أما أن تتدهور الأوضاع في التعددية السياسية والديمقراطية وغيرها من المصطلحات، فهنا تطرح علامات الاستفهام حول مواقع الخلل والسعي لمعالجتها.

إن فكرة الحكومة في حقيقة الحال هي فكرة اقتصادية في جوهرها، والتي لها علاقة وطيدة بمتغير التسيير، وليس بشؤون الحكم وطبيعة النظم السياسية المتبعة، وبالتالي فإنّ العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي والمباشر في ظهور هذا المصطلح من خلال العجز الذي سجلته الدول في برامج التنمية والتطور، وهذا هو لب أو قلب التقرير الأول حول الحكم الراشد الذي أصدرته منظمة أو مؤسسة البنك العالمي لمواجهة وتصحيح الخلل الذي كان في اقتصاديات دول أفريقيا جنوب الصحراء، طبعا

---

[1]. بن عيسى ليلى، الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 14، ، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013، ص 11 . 12.

لم تكن هذه التوجيهات إلا بعدما انتشرت العولمة على نطاق عالمي واسع، خاصة وأن معظم وحدات المجتمع الدولي قد انخرطت في تبني بنى النظام الرأسمالي وما تبعها من تحرير لانتقال رؤوس الاموال وتحرير الاسواق فحدثت الكثير من الازمات المالية ووقع خلل في طريقة عمل مختلف الشركات المتعددة الجنسيات مما اضطر خبراء البنك العالمي الى ضرورة استحداث مؤشرات جديدة للمساءلة المالية للحكومات والشركات والمؤسسات البنكية وغيرها، مع ضرورة إخضاع كل تلك المعاملات والتعاملات الى قاعدة العدالة والمساواة وقبل هذا وذاك الشفافية والمساءلة .[2]

وبهذا المعنى فالتسيير العمومي في الحقيقة يختلف عن علم الادارة بمفهومه التقليدي، لأنه لا يهدف الى تكوين قانونيين أو اقتصاديين أو رجال مختصين في علم السياسة أو علم الاجتماع، وإنما هدفه هو تكوين مسيرين يكونون في مستوى التطلعات العامة، ويملكون من الكفاءة والمعارف ما يمكنهم من إدارة وتسيير منظماتهم بطريقة فعالة جدا بعيدا عن مختلف التوجيهات والتدخلات السياسية والايديولوجية التي تعيشها مختلف المؤسسات في العالم الثالث، بما فيها المؤسسات الخاصة التي هي في الواقع مؤسسات طفيلية مازالت تعيش على الدعم السنوي الذي يقدمه لها القطاع العام، ولذلك لا نلمس في معظمها أي إسهام في الاقتصاد العام للدولة. وفي الحقيقة وللأسف الشديد ليس هذا هو دور القطاع الخاص الذي نادت إليه مختلف النظريات العلمية، ولا هو المجال التطبيقي العملي الذي انتهجته رئيسة الوزراء البريطانية السيدة " **مارجريت تاتشر** " في فترة الثمانينات أين ساهمت في بروز قوة الاقتصاد البريطاني ومعه سطوة الجنيه الاسترليني التي لا تعادلها أي عملة، ولذلك حُق أن تسمى بالمرأة الحديدية .

[2]. سليمة بن حسين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد1، المجلد 6، جامعة الوادي، جانفي 2015، ص 183.

.